جامعـــة طنطـــا
كلية الحقـوق
قسم التشريعات الاقتصادية والمالية

انعكاسات الدور الإعلامي على تحقيق خطط التنمية المستدامة في مصر

بحث مقدم
للمؤتمر العلمي الرابع " القانون والإعلام " المنعقد في الفترة من ٢٣-٢٤ إبريل ٢٠١٧ - بكلية الحقوق - جامعة طنطا

دكتور

أحمد فاروق محمد الزيني

دكتوراه في التشريعات الاقتصادية والمالية

كلية الحقوق – جامعة طنطا

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

مقدمه:

يعكس الإعلام واقع القوى السياسية والاقتصادية، والمستوى الحضاري للمجتمع، كما يمثل أحد أهم صور التفاعل الإنساني كعملية اتصال مع الجمهور تستهدف نقل الأخبار، والآراء، والمعلومات بغية إحداث تحول لدى المتلقي من أفراد وجماعات، والترويج لفكرة ما باتجاه تعميمها وتحقيقها، فالإعلام يعد وبحق قناة لنقل العلم، والمعرفة، والخبرات، ووسيلة لنقل الحقيقة والأكذوبة على حد سواء، فهو بطبيعة الحال فكرة ونشاط ومشاركة.

على الجانب الآخر، أصبح تحقيق التنمية المستدامة مؤشراً رئيسياً لاستمرارية وتقدم الشعوب، كما أصبحت الأبعاد المختلفة للتنمية تمثل أهم الأولويات على جداول أعمال معظم دول العالم التى تعمل من أجل إصلاح وتطوير مجتمعاتها، لذلك بات حتماً على مختلف مؤسسات المجتمع أن تضطلع بدوراً إيجابياً في التنسيق معاً لتحقيق هذه الخطط والأهداف التنموية وبصفة خاصة في الدول النامية، باعتبارها من أبرز عوامل التطور خاصة في ظل ارتباطها بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وبذلك فإن نجاح خطط التنمية المستدامة أصبح مرهوناً بالمشاركة الإيجابية للقوى المنتجة في المجتمع.

ونتيجة للمتغيرات العالمية المعاصرة وظهور مصطلح العولمة وما تبعه من انفتاح بين مختلف دول العالم، برز دور الإعلام كشريك أساسي للحكومة ومساهم في تحقيق التنمية وفي تحمل المسئولية، وبات الإعلام بوسائله المختلفة حجر الزاوية في نجاح عملية التنمية مستهدفاً تعظيم مشاركة المجتمع في كافة خطط التنمية، وتحويله إلي مجتمع مساند للعملية التنموية، وكذلك تحويل الأفراد إلي وكلاء للتنمية والتغيير باستخدام أدوات الوعي والمعرفة [١].

وفي ضوء التطور الهائل الذي طرأ علي وسائل الإعلام وبروز شبكات المعلومات العالمية (الانترنت)، الأمر الذي ضاعف من قوته وتوسعه وشموله وجعل الاعلام قوة مؤثرة بصورة فعالة في مجال التنمية المستدامة التي تسعي مصر إليها من حيث الشروط الموضوعية لتنفيذ برامجها وتقويمها وتحديد اتجاهاتها، عن طريق التوعية السياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية[٢]، الأمر الذي يستلزم التركيز على ما يسمي "بالتخطيط الإعلامي"، فلا يمكن أن تسير التنمية مسارها الصحيح دون تخطيط وإستراتيجية محكمة [٣].

---

(١) عبير الرحباني: **الإعلام رسالة ومهنة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣، ص١٦٠.

(٢) أحمد السيد الكردي: **أهمية الدور الإعلامي في التنمية المستدامة**، موقع كنانة أون لاين، ٢٠٠٨، ص٢، علي الرابط: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/124882، تاريخ دخول الموقع:٢٠١٧/٣/١٤.

(٣) جمال الجاسم المحمود: "**دور الإعلام في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج٢٠، ع٢، ٢٠٠٤، ص٢٦١.

وعلى ذلك، فإن الإعلام يعد من أهم أدوات التغيير الواعي لتحقيق التنمية المستدامة وخلق مجتمع متوازن قادر علي التفاعل مع بيئته والتغيير الحقيقي في سلوك أفراده تجاه البيئة من خلال وعي علمي وإرادة حرة لتحقيق الانضباط الذاتي لهم(١).

مشكلة البحث وتساؤلاته:

اتجاه أغلب المعنيين بعملية التنمية في الدول النامية إلي تركيز اهتمامهم على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية ومتطلباتها ومقوماتها واحتياجاتها، دون وضع الإعلام على رأس أولوياتهم، مفترضين إمكانية تحقيق التنمية بلا إعلام، وتجاهلهم لدور الجمهور في المساهمة في تحقيق التنمية وعدم اهتمامهم بواقع الصدى الذي يمكن أن تقدمه وسائل الإعلام(٢)، هذا فضلاً عن عدم اهتمام خطط التنمية في تلك الدول بتدريب إعلاميين في مجال شئون الإعلام التنموي، الأمر الذي صرف وسائل الإعلام عن الاهتمام بتأكيد مفاهيم ثقافية وقيمية وتربوية جديدة ترافق خطط التنمية الحديثة(٣).

ومن هنا تتبلور مشكلة هذا البحث المتمثلة في دراسة الدور الفعلي لوسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة، ومعالجة القضايا والمشكلات، والتعرف علي سبل إقناع المجتمع بأهمية التنمية المستدامة. **وتكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:**

ما هي سبل تفعيل دور الاعلام لتحقيق التنمية المستدامة في مصر ؟

ويتفرع من السؤال السابق الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما مفهوم التنمية المستدامة وما أهم أبعادها؟

٢- ما أهم أهداف التنمية المستدامة؟

٣- ما أهم العوامل التي تقوم عليها التنمية المستدامة؟

٤- ما مفهوم الإعلام، وما هو دوره في تعزيز التنمية المستدامة في المجتمع؟

٥- ما أهم المتطلبات اللازمة لتفعيل دور الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف البحث:

ويهدف البحث إلي مايلي:

١- التعرف علي مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة.

٢- التعرف علي أهم أهداف التنمية المستدامة.

٣- التعرف علي أبرز الأسس والدعائم التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

---

(١) عصام الحناوي: **قضايا البيئة والتنمية في مصر**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٦.

(٢) عزوز نش، حفيظة بوهالي: "**دور الإعلام التنموي في تحقيق متطلبات وأهداف التنمية المستدامة**"، مجلة إسهامات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، الجزائر، ٢٠١٦، ص٧٩.

(٣) فاروق خالد الحسنات: **الإعلام والتنمية المعاصرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١، ص٢٥٩.

٤- التعرف علي مفهوم الإعلام ودوره في تعزيز التنمية المستدامة في المجتمع.

٥- التوصل إلي أهم المتطلبات اللازمة لتفعيل دور الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية البحث:

- تنبع أهمية البحث من أهمية موضوعه وهو التنمية المستدامة، الذي أصبح أحد أبرز اهتمامات المجتمع الدولي، والدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها.

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

- إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه خطط التنمية المستدامة، وتوليد القناعة لدى كافة شرائح المجتمع بضرورة مواجهتها والتصدي لها من خلال وسائل الإعلام.
- إلقاء الضوء على الأسس الإعلامية العلمية التي تساهم في صقل وتدريب العاملين في مجال التنمية والبيئة.
- توضيح اهتمام دول العالم بالتنمية المستدامة من خلال عقد العديد من المؤتمرات والندوات.
- الربط بين الإعلام والمشكلات والقضايا البيئية والتنموية، بهدف تنبيه المجتمعات المحلية لفعالية دور الإعلام في حل تلك المشكلات ومعالجة القضايا التنموية.

مجال وحدود الدراسة:

- يتركز مجال الدراسة على الاقتصاد المصري، وتحديداً دور الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.
- حدود الدراسة الزمنية: الفترة الزمنية لإجراء البحث.

خطة الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية تناولت أبرز جوانب موضوع البحث على النحو التالي:

- المبحـث الأول : التنمية المستدامة (المفهوم – الخصائص - الأبعاد)
- المبحث الثاني: التنمية المستدامة ومؤشراتها في مصر
- المبحث الثالث: الإعلام ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في مصر
- خاتمة وتوصيات.

يحتل موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بالغة على المستوى العالمي والمحلي، فقد لوحظ في الفترة الأخيرة وجود اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة، لذلك فسوف نتعرض في هذا المبحث إلى مفهومها وخصائصها وأهميتها ومقوماتها، من خلال الثلاثة مطالب التالية:

المطلـــب الأول : مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الثاني : خصائص وأهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثالث : أبعاد ودعائم التنمية المستدامة.

المطلب الأول

مفهوم التنمية المستدامة

تعرف التنمية بشكل عام علي أنها: ذلك الكل المعقد من الاجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها مجتمع ما للتحكم في اتجاه وسرعة التغيير الحضاري بهدف إشباع حاجاته[١]، كما تم تعريفها بأنها: عملية واعية طويلة الأمد شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والثقافية والإعلامية والبيئية[٢]، وتعرف أيضاً علي أنها: تلك العملية المرسومة لتقدم المجتمع اجتماعياً واقتصادياً والتي تعتمد بقدر كبير علي مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه فيها[٣].

وعلى ذلك، فإن مفهوم "التنمية " لا يقتصر فقط على التنمية الاقتصادية، بل يتعداها إلى مجموعة كبيرة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع. إذ تشكل العناصر الثلاثة الأخيرة أسس للتنمية المستدامة. وبالتالي، فإن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية قد أدى إلى ظهور مفهوم حديث للتنمية يسمى "التنمية المستدامة".

لذلك، فقد أصدر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وشركاءه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية) عام ١٩٨٠ وثيقة تحت مسمى "الإستراتيجية العالمية لصون الطبيعة"، والتي تضمنت نقطة البداية لفكرة التنمية المستدامة، بمعنى التنمية التي تضطلع بالمحافظة على العمليات البيئية العاملة في نظم الإنتاج المتجدد، أي التي تهيئ للنظم البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات، والقدرة المتصلة على العطاء، والتي تحافظ على ثراء الأنواع وثراء

(١) عدلي عاطف العبد، نهي عاطف العبد: **الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٩.

(٢) علي عجوة: **الإعلام وقضايا التنمية**، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٤٣.

(٣) محسن بن عجمي بن عيسي: **الأمن والتنمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١، ص٢٢.

التنوع الوراثي في كل نوع[١]، وفي هذا الإطار تقدر منظمة الصحة العالمية أن نوعية البيئة السيئة تسبب ٢٥% من جميع الأمراض التي يمكن الوقاية منها في العالم اليوم، وأن عدداً قليلاً من التدابير التي يعد بعضها من المسلمات في العالم المتقدم كافية لأن تقطع شوطًا بعيداً نحو تحسين صحة المليارات من سكان العالم النامي[٢].

وفي عام ١٩٨٧ وبموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، تم دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، وأشار التقرير إلى أنه ليس من الضروري أن يكون الهدف الأول هو تعظيم الإنتاج إلى أقصى حد، إنما يكون الحفاظ على القدرة على الإنتاج في المدى الزمني الممتد[٣].

كما أشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر (ريو دي جانيرو) لعام ١٩٩٢ إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثّل الحماية البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية، وتم التأكيد على هذا المعنى من خلال المبدأ الثالث حيث تم تعريف التنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقّق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل"[٤].

و"الاستدامة" تعني في مفردات التنمية: ذلك النمو المسئول، أي النمو الذي يتحقق عندما يتم التوفيق بين الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية لأفراد المجتمع والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية[٥]، وقد أشار تقرير "اللجنة العالمية للتنمية والبيئة"[*] إلى أن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[٦]. ومن ناحية أخري يمكن تعريف التنمية المستدامة علي أنها: "نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية التي ترتكز عليها هذه

(1) Report IUCN, **"The International Union for Conservation of Nature",** Washington D.C, 1980, p. 14-20.

(٢) **تقرير منظمة الصحة العالمية**، جنيف،٢٠٠٢، ص ٢٢،٢٦.

(٣) تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة: **مستقبلنا المشترك**، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٧، ص ٨-١٠.

(٤) إبراهيم سليمان مهنا : "**التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة**"، **دراسات اقتصادية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع٤٤، ٢٠٠٠، ص٢٢.

(٥) فرهاد محمد علي الأهدن: **التنمية الاقتصادية الشاملة**، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٦.

(*) تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول العام ١٩٨٣ برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (٢٢٢) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي من دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

(٦) تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة: مرجع سابق، ص٦.

التنمية أو تخرّبها، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة"[١].

وهناك شرطين أساسيين لمفهوم التنمية المستدامة لابد من توافرها، وهما:

أ- تشترط التنمية المستدامة صراحة وإلزاماً ديمومة العملية التنموية، وتوزيع الموارد والمنافع الاقتصادية إجمالاً بين الأجيال الحاضرة والمقبلة.

ب- وضع البعد البيئي للاستدامة كأحد الأبعاد الأساسية، وكذلك البعد السياسي وهو ما يعمق مفهوم التنمية المستدامة لتتضمن البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ومن أهم أشكال التنمية المستدامة وحماية البيئة، هي التي تقوم أساساً على وضع حوافز تقلل من التلوّث، ومن حجم النفايات والمخلفات، ومن حجم استهلاك الطاقة الراهن، وتضع ضرائب تحدّ من الإسراف في استهلاك المياه والموارد الحيوية. وترشيد عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج[٢].

ومما سبق، يتضح أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أفراد المجتمع على الوفاء بإحتياجاتها، وهي تفترض حفظ أصول أغراض النمو والتنمية الطبيعية في المستقبل، فهي بذلك تعد تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة تُعنى بتحسين نوعية الحياة وحماية النظام الحيوي، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة بغية تحقيق التنمية المستدامة.

وأخيراً، ينبغي الإشارة إلى أن الجدل الدولي حول مفهوم التنمية المستدامة قد خلق بالتأكيد مجالاً جديداً من الخطاب، كما أن معناه الواسع والغامض قد سمح للبعض أن يسعوا لتحقيق مصالحهم بطرق جديدة وحجج مختلفة. وبينما يمكن النظر إلى تلك الظاهرة كمؤشر إيجابي في إبراز قضية التنمية المستدامة لتحتل الصدارة في النقاش العام، إلا أنه ينبغي أيضاً ألا نغفل المخاطر المرتبطة بها؛ فمع أنه قد لا يكون ممكناً أو حتى محبذاً أن يكون لمفهوم التنمية المستدامة تعريف محدد، إلا أن الخطابات السياسية حول كيفية الربط بين القضايا البيئية والاقتصادية قد تسببت، وستستمر، في إحداث خلافات سياسية وتنافس حول التعريف الأفضل.

---

(١) العقيد إلياس أبو جودة: "**التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية**"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع٧٨، أكتوبر ٢٠١١، علي الرابط : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/78-d، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٧/٣/٩.

(2) Voir le Rapport annuel de l'ONG ENDA Tiers Monde **: Climate & Développement**, Des espaces pour l'innovation, Dakar, Sénégal, 2009, p. 14-16

المطلب الثاني
خصائص وأهداف التنمية المستدامة

من خلال تناولنا لمفهوم التنمية المستدامة، نستطيع أن نستخلص أبرز الخصائص الرئيسية لها، والتي يمكن إيجازها في النقاط الأربع التالية[١]:

- التنمية المستدامة ظاهرة (عبر جيلية): فهي تمثل عملية تحول من جيل إلى آخر، وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد وأن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، أي أن الزمن الكافي لها يتراوح بين ٢٥ إلى ٥٠ سنة.
- مستوى القياس: فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت حسب كونها محلية أم إقليمية أم عالمية. ولذلك، يمكن القول بأن ما يعتبر مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحول، والتي من خلالها تتنقل النتائج السلبية لدولة أو منطقة معينة إلى دول أو مناطق أخرى.
- المجالات المتعددة: ففي ضوء هذه الخاصية، تتكون التنمية المستدامة من أربعة مجالات على الأقل، وهي: المجالات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، والثقافية.

أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي[٢]:

أ- **احترام البيئة الطبيعية:** وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس النشاط الإنساني، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

ب- **تحقيق استغلال متوازن للموارد:** وهنا تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة متوازنة.

ج- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المتطورة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع

(١) حسن شحاته، محمد حسان عوض: **البيئة والتنمية المستدامة**، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦، ص٨٦-٨٧.

(٢) إسراء جبريل رشاد مرعي: **المجتمع المدني ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في إطار محاور إستراتيجية ٢٠٣٠**، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، ٢٠١٣، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٧/٣/١٢.

وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار قابلة للسيطرة عليها.

د- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع:** وذلك باتباع طرق ملائمة لإمكانياته تسمح بتحقيق التوازن الذي يمكن من خلاله تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على كافة المشكلات البيئية.

المطلب الثالث

أبعاد ودعائم التنمية المستدامة

تتطلب التنمية المستدامة بصفة عامة تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم دون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام تستلزم وجود تكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسية[١]:

أ- التنمية الاقتصادية:

إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملاً لتهيئة النمو المسئول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع. لذا فقد برزت فكرة "المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية" إذ جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من العناصر المختزنة بالبيئة (حقول البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب الخامات) في حساب التكاليف. فمصر، كبلد زراعي، ترفض، مثلاً، إدراج مياه الري في حساب كلفة الزراعة.

ب- التنمية البيئية:

من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استهلاك الموارد، وكذلك الحد من التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية. باستخدام وسائل لتحقيق هدف الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة، أي قدرتها على العطاء (الإنتاج) لفترة زمنية ممتدة، مع زيادة المنتج في حدود هذه الضوابط، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بغية تمديد المدى الزمني لعطائها.

ج- التنمية الاجتماعية:

(١) ريمون حداد: **نظرية التنمية المستدامة**، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤.

إن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء. مما يستلزم المشاركة الفاعلة لجميع الأفراد في كافة مراحل رسم سياسات التنمية، ووضع الخطط وتنفيذ المشاريع، وهذا هو جوهر الديموقراطية. إذ أن حرمان الفرد من المشاركة يعفيه من المسئولية ويعطل قدرته على الأداء، وهنا تبرز أهمية المنظمات الأهلية كأحد أهم الأدوات لحشد المشاركة الجماهيرية. كما يعدّ العدل الاجتماعي أحد ركائز التنمية المستدامة التي تكافح الفقر والتفاوت البالغ بين الأغنياء ومحدودي الدخل. ويعتبر المفهوم الأول للعدل الاجتماعي هو العدالة بين الأجيال، لذلك فإن الحفاظ على النظم البيئية المتجددة يحفظ للأراضي الزراعية والمراعي والغابات والمصايد قدرتها على الإنتاج المتواصل للأجيال المتعاقبة، كما تحتاج الإدارة الرشيدة لموارد الفحم والبترول والغاز الطبيعي وخامات المعادن إلى الضبط الاجتماعي الذي يقاوم الإسراف. ومن جهة أخرى فإن المفهوم الثاني للعدل الاجتماعي هو العدل بين أبناء الجيل الواحد، والوفاء باحتياجاتهم المشروعة(١).

وعلى ذلك، فإن التنمية المستدامة تقوم على ركائز ثلاث: الكفاءة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. إذ أنها تعتمد على الاستخدام الرشيد لثلاث حزم من الأدوات المشار إليها، ويتوقف مؤشر نجاحها على الجمع المتوازن بين تلك الحزم جميعًا. فبعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة مثل: الاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني، والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحّر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية التي لا تنفصل عن المشكلات الاجتماعية ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، أصبح هناك الكثير من أشكال التنمية التي تهتم بالموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم(٢)، ولسد هذه الاحتياجات والعناية بها، على المجتمع الدولي أن يكفل احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وتمكين كافة أفراد المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم(٣).

(١) حمد عبد الفتاح القصاص: "**حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية**"، مجلة بدائل، ع٨، ٢٠٠٧، ص١٤-١٥.

(٢) ف. دوجلاس موسشيت: **" مبادئ التنمية المستدامة"**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،٢٠٠٠، ص١٧.

(٣) تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة: مرجع سابق، ص٤-٨.

ومن ثَم، يمكن القول أن هناك ارتباط وثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، ولا يمكن تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة دون مراعاة الجوانب الثلاثة "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

دعائم التنمية المستدامة:

على الرغم من علاقة الإنسان الوثيقة ببيئته، فإنه غالبًا ما يغفل حالة التدهور واستغلال تلك البيئة، ولعل اضمحلال مناطق صيد الأسماك، وفقدان الغطاء النباتي، واستمرار تراكم الملوثات والمخلفات تمثل بعض الأمثلة الواضحة على ذلك. وفي عالم ترتفع فيه مستويات الحياة ويزداد تعداد السكان، فإن تحدّي المرحلة المقبلة يكمن في الإجابة عن السؤال الآتي: (كيف يعيش السكان ضمن نطاق قدرة كوكب الأرض وإمكاناته؟)، الأمر الذي يتطلب أن يقدم المجتمع الدولي إحصاءً بما يمكن أن يقدمه كوكب الأرض مقارنة بما يؤخذ منه بالفعل[١]. وعلى ذلك، فإن معدلات التنمية المستدامة تتأثر بمجموعة من العوامل، من أبرزها ما يلي[٢]:

أ- مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية:

فتطبيق نظام إدارة بيئية فعّال يعمل على الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمرافق والوحدات الخدمية، كما يعمل أيضاً على زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه عن طريق أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة. في حين يقوم نظام الإدارة البيئية على إعداد سياسة بيئية تستهدف تعديل نظام التعامل مع الخامات والموارد الطبيعية، والحد من استخدام تلك الموارد لتخفيض حجم الملوثات الضارة، أو لاستبدال أنواع معينة من المواد والطاقة بأنواع أخرى منها، واستخدام المواد والخامات والطاقة في تصنيع المنتجات الأكثر ارتباطاً بأهداف التنمية المستدامة.

ب- التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة:

من أهم السمات الاقتصادية السائدة في دول العالم هي محدودية الموارد المتجددة وغير المتجددة، الأمر الذي يستلزم ضرورة البحث عن أساليب ملائمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. وهذا يعني، عدم زيادة معدلات استهلاك الموارد البترولية مثلاً بمعدلات تتساوى أو تزيد عن معدلات الاحتياجات من هذه الموارد خلال الفترات أو السنوات التالية.

(١) تقرير الصندوق العالمي لحماية الطبيعة (WWF)، ٢٤ أكتوبر، ٢٠٠٦، ص٢٤-٢٥.

(٢) أحمد فرغلي حسن: **البيئة والتنمية المستدامة**، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٨-٢٠.

انطلاقًا مما تشكّل العولمة النيوليبرالية – التي تقوم على استهلاك المواد غير القابلة للتجدّد بوتيرة لا تهتم بإحتياجات الأجيال المقبلة – من خطر على مبادئ التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحقوق الإنسان والحق في التعلم وفي صحة سليمة وبيئة نظيفة أصبحت مسألة التنمية البشرية من أولويات اهتمامات المجتمع الدولي، إذ أن انعدام التنمية يشكل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين[١].

(١) كوفي أنان: **التنمية البشرية المستدامة**، تقرير أعمال المنظمة السنوي، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص٨.

برز خلال الآونة الأخيرة مصطلح "مؤشرات التنمية"، ونظراً لما يمثله ذلك من أهمية بالغة في دراستنا للتنمية المستدامة، فسوف نتعرض في هذا المبحث إلى القضايا المرتبطة بتلك المؤشرات، وكذلك الرؤية المصرية للتنمية المستدامة، وتحليل هذه المؤشرات في مصر، من خلال الثلاثة مطالب التالية:

المطلـــب الأول : القضايا المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة.

المطلب الثاني : الرؤية المصرية للتنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠).

المطلب الثالث : تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر.

المطلب الأول

القضايا المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة

أصبح لمصطلح "مؤشرات التنمية" دلالة جديدة ومحددة، فالمؤشرات تعد من أدوات الاتصال والمعلومات؛ فهي تحدد مجموعة من المعلومات من خلال تجميع البيانات المختلفة والمتعددة، الأمر الذي يجعلها أكثر دلالة، وبالتالي فهي تبسط المعلومة وتيسر فهمها، من خلال تسهيل فهم الظواهر التي غالباً ما تكون معقدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وعلى ذلك، فإن المؤشر ما هو إلا معلومة موجزة ومبسطة تستخدم لوصف حالة تطور عمل ما أو عواقب ونتائج هذا العمل، وذلك بهدف التقييم والمقارنة بين ما هو مسجل وما هو حادث. وقد تم التأكيد على ذلك خلال "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية " المنعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، الذي أوصى بضرورة وضع مؤشرات للتنمية المستدامة، بهدف توفير مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الكفيلة بإنجاح الجهود المبذولة لتحقيق الاستدامة.

تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات لها وظيفتين رئيسيتين، وهما[١]:

١) الحد من عدد القياسات والمعايير الضرورية لقياس الحالة.

٢) تبسيط الإجراءات عند تقديم نتائج القياس لمختلف المستخدمين.

هذا ويمكن احتساب المؤشرات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية.

أنواع مؤشرات التنمية المستدامة:

(١) حسن شحاته، محمد حسان عوض: مرجع سابق، ص٩٣-٩٤.

ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها، ومن أهمها" برنامج الأمم المتحدة (لجنة التنمية المستدامة) المنبثقة عن قمة الأرض (ريو)، والذي تضمن نحو ١٣٠ مؤشراً مصنفاً إلى أربعة أنواع رئيسية رئيسية، على النحو التالي:

١- المؤشرات الاقتصادية.
٢- المؤشرات الاجتماعية.
٣- المؤشرات البيئية.
٤- المؤشرات المؤسسية.

ويوضح الشكل التالي أبرز قضايا ومؤشرات التنمية المستدامة[١]:

الشكل رقم (١) [*]

أهم القضايا والمؤشرات المرتبطة بالتنمية المستدامة

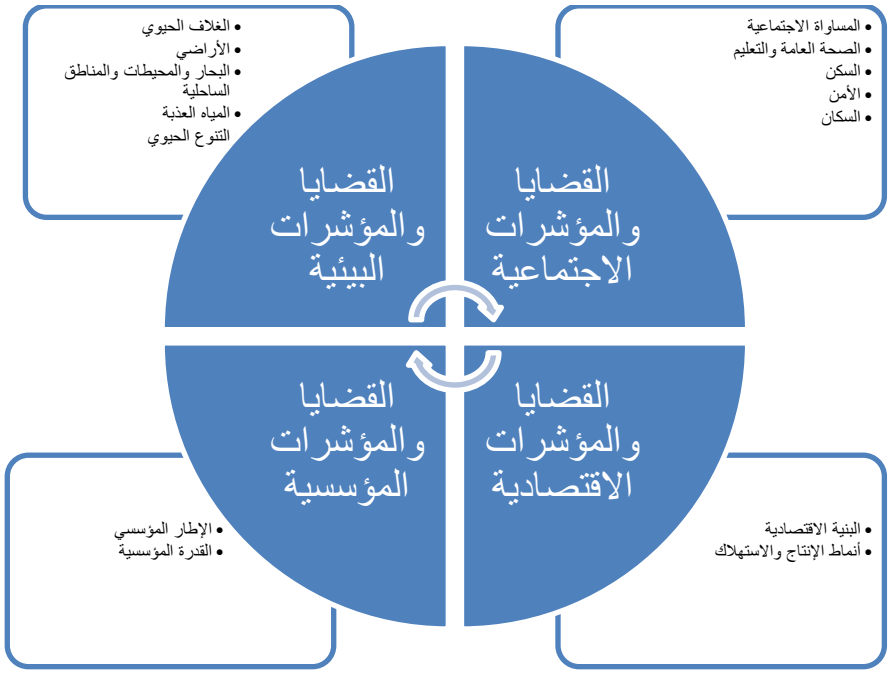

المصدر: إسلام محمد محمد شاهين: التنمية المستدامة ومؤشراتها في مصر – دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج٢٧، ع٤، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٤٩-٥٧.

المطلب الثاني

الرؤية المصرية للتنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠)

(١) إسلام محمد محمد شاهين: **التنمية المستدامة ومؤشراتها في مصر – دراسة تحليلية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج٢٧، ع٤، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٩-٥٧.

(*) من إعداد الباحث.

يعتبر الهدف القومي لجمهورية مصر العربية هو تعجيل إحراز التقدم في مجال التنمية المستدامة، ويتحقق ذلك من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي مع تخفيف الضغوط على البيئة والموارد الطبيعية وضمان التوزيع العادل للثروات بين مختلف فئات المجتمع، إذ أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي سوف ينعكس إيجاباً على تخفيف عبء الديون القومية، ويؤدي بالتالي إلى عدم انتقال العبء إلى الأجيال القادمة.

ولقد شهدت مصر خلال المرحلة الأخيرة تطورات إيجابية نحو تحقيق الاستقرار السياسي، من خلال إقرار دستور جديد للبلاد، ثم انتخاب رئيساً للجمهورية، وكذلك انتخاب لبرلمان جديد. وعلى صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية التزمت الحكومة الحالية بتكثيف الجهود المبذولة لدفع النمو الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتمهيد الطريق نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن هنا، فقد تبنت مصر مبادرة جدية تحت عنوان: (إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠") تعكس الملامح الأساسية لمصر الجديدة خلال الـ (١٥) عاماً المقبلة، وضعت خلالها رؤية طويلة المدى للانطلاق بالبلاد نحو البناء والتنمية ومواجهة التحديات، واستهدفت بناء مجتمع حديث ومنفتح وديمقراطي ومنتج، ويتمتع مواطنوه بقدر مناسب من الرفاهية. وقد انطلقت هذه الإستراتيجية – وفقاً لوزير التخطيط – من حيث انتهى الآخرون، من خلال دراسة كافة الاستراتيجيات والخطط التي تم وضعها في فترات مختلفة، والاستفادة من أخطاء الماضي، والعمل في إطار تطبيق أفضل الممارسات العالمية في إعداد الخطط والاستراتيجيات، وفى تحديد الأهداف القابلة للقياس الكمي، مع وضع آلية مؤسسية لما بعد عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٣٠ تقوم على المتابعة والرقابة والمساءلة، وتكون مبنية على مؤشرات قياس أداء رئيسية متسقة مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة والتي أطلقتها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ وكذلك مع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣[١].

ومما لا شك فيه، أن نجاح هذه الإستراتيجية في تحقيق أهدافها يرتبط بتبني المجتمع بكل فئاته للسياسات، والبرامج، والمبادرات التي تتضمنها الإستراتيجية، وأن يرى فيها ما يحقق آماله وطموحاته، من خلال وضع حلولاً واقعية للتحديات، وصياغة رؤية مستقبلية وسيناريوهات للانطلاق نحو المستقبل، لتفادى الأزمات في مختلف القطاعات، ومن ثم سيكون للإستراتيجية الدور الرئيسي في تخطيط مستقبل التنمية المستدامة لمصر حتى (٢٠٣٠).

(١) سميحة عبد الحليم: **إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"**، أخبار مصر، مارس ٢٠١٦، على الرابط: http://www.egynews.net/838628/838628-2/، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٧/٣/١٠.

ويوضح الشكل التالي، أهم أهداف الرؤية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠:

الشكل رقم (٢)

الأهداف الرئيسية لإستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠

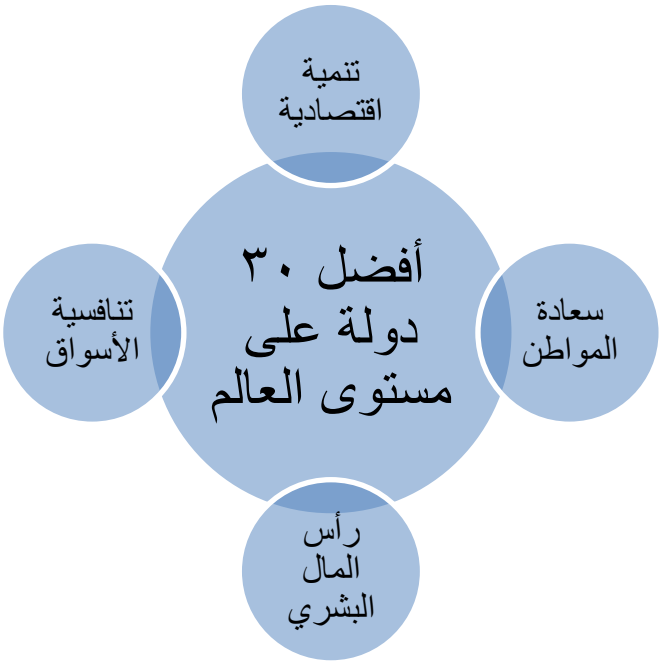

المصدر: وزارة التخطيط: إستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠ وإطار الاستثمار متوسط الأجل ٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٩/٢٠١٨)، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، في الفترة ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥.

وتحدد الإستراتيجية أهم أهدافها ومؤشرات أداءها، على النحو التالي[١]:

(١)الاقتصاد: مما لاشك فيه أن التطورات السياسية التي شهدتها مصر على مدار الأعوام السابقة قد شكلت تحدياً أمام النشاط الاقتصادي، وأثرت على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أن الاقتصاد المصري يُعد واحداً من أكثر الاقتصادات تنوعاً في الشرق الأوسط بمحاوره المتعددة والمتنوعة، وبهيكله الإنتاجي المرن وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، بما يسمح له بمواجهة هذه التحديات ومعاودة الانطلاق نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة[٢]. لذلك تسعى الإستراتيجية لدعم الاقتصاد وصولاً لاستقرار وانضباط أوضاع الاقتصاد الكلي، وتمكينه من تحقيق نمو شامل ومستدام، يتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة ويشجع تطوير

(١) وزارة التخطيط: **إستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠ وإطار الاستثمار متوسط الأجل ٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٩/٢٠١٨)**، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، في الفترة ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥.

(٢) منى فريد بدران، وآخرون: **لمحة عن الاقتصاد المصري**، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، نوفمبر ٢٠١٣، ص ٥.

القطاع الخاص، وكذلك تمكينه من تعظيم القيمة المضافة، ليصبح الاقتصاد المصري لاعباً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، وقادراً على التكيف مع التطورات العالمية. ويحتل مكانة أفضل ليصل إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٧% في المتوسط.
- رفع معدل الاستثمار إلى ٣٠% في المتوسط.
- زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧٠%.
- زيادة مساهمة الصادرات إلى ٢٥% من معدل النمو.
- خفض معدل البطالة ليصل إلى نحو ٥%.

(٢) **الثقافة:** لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة، تبدو الحاجة ملحة إلى وجود منظومة ثقافية فعالة، إذ تستهدف الإستراتيجية بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية بالمجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف، وتمكن المواطن من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة بسهولة، فضلاً عن فتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، في ضوء إدراكه لتاريخه وتراثه الحضاري المصري، مع إكسابه القدرة على الاختيار الحر. حيث أن وجود مثل هذه العناصر الإيجابية في دعائم الثقافة المصرية، ينبغي أن تكون مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- زيادة عدد مراكز التميز بنحو ٦٠ مركز سنوياً على مستوى الجمهورية.
- تخصيص ١% من الموازنة العامة سنوياً لدعم المواهب وزيادتها تدريجياً إلى ٣%.
- زيادة نسبة الصادرات من منتجات الصناعات الثقافية، بمعدل ٢٠% سنوياً.
- زيادة عدد الأفلام المنتجة بنسبة ٥٠% سنوياً.

(٣) **الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية:** يُعد تزايد وعي المواطنين، وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوافرها للمواطنين، أحد أهم الأسباب التي دفعتهم لمطالبة الحكومة بتحسين كفاءة الإدارة في مجال تقديم الخدمات، من حيث الجودة والنوعية، وتوفيرها للجميع وتحقيق عدالة التوزيع، والاستغلال الأفضل للموارد المتوافرة[١]، لذا فإن وجود نظام مؤسسي كفء وفعال يعد أحد المحاور الرئيسية للإستراتيجية، التي تهدف إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠، يصبح

(١) فارس بن علوش بن بادي السبيعي: **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠، ص ٢-٣.

الجهاز الإداري الحكومي مرن وفعال، ويعظم من استخدام موارده، ويكون قادراً على استخدام الوسائل التكنولوجية في تقديم خدمات عالية الجودة وباستجابة عالية، ويتسم بالمهنية والشفافية ويخضع للمساءلة، ويستهدف رفع درجة رضاء المواطن، ويدعم تحقيق النمو الاقتصادي.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- ١٠% زيادة سنوية في الخدمات المقدمة عن طريق المنظمات غير الحكومية.
- مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة في مجال كفاءة المؤسسات.
- مصر ضمن أفضل ٤٠ دولة في مجال الحد من الهدر في الإنفاق الحكومي.
- مصر ضمن أقل ٢٠ دولة عالمياً في مؤشر الفساد.

(٤) المعرفة والابتكار والبحث العلمي: تُكرس دول العالم المتقدم إمكاناتها لدعم البحث العلمي الذي يجد الدعم من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المستفيدة، فهو يُترجم أو يتحول في العموم إلى منتج استثماري داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[١]، لذلك ركزت الإستراتيجية على العمل لبناء مجتمع معرفي قائم على الإبداع والابتكار الداعم لقوة الدولة ولنموها، من خلال منظومة وطنية متكاملة، وبنية تحتية وتشريعية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار عالية الجودة. وعنصر بشري قادر على الإبداع. هذا المجتمع المعرفي يتميز بالقدرة على تحديد الأولويات القومية القابلة للقياس والتنفيذ من خلال خطة إستراتيجية واضحة ومرتبطة بجدول زمني محدد.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- مصر ضمن أفضل ٤٠ دولة عالمياً في مجال الابتكار، جودة مؤسسات البحث العملي، الحفاظ على المواهب والقدرات المبدعة.
- مصر ضمن أفضل ٢٠ دولة عالمياً في مجال عدد براءات الاختراع، حقوق الملكية الفكرية.

(٥)الصحة: تستهدف الاتفاقية بحلول عام ٢٠٣٠ تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، والقدرة على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين. فضلاً عن سعى

(١) سيف الإسلام علي مطر: **دور كليات التربية في صنع القرارات التربوية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي للكلية (المؤتمر السابع عشر) بعنوان "دور كليات التربية في إصلاح التعليم"، المنعقد بكلية التربية – جامعة المنصورة، بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ١٢-١٣ نوفمبر، ٢٠٠٥، ص٦٣٨.

النظام الصحي إلى تحقيق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- خفض معدلات وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال أقل من ٥ سنوات بنسبة ٥٠%.
- خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٦٠%.
- وصول عادل بكافة المواطنين إلى ٨٠% من التدخلات الصحية اللازمة لهم.
- الوصول بالإنفاق الحكومي على الصحة إلى ٥% من إجمالي الناتج المحلي.
- ضمان التغطية بنسبة ١٠٠% لجميع التطعيمات وتوسيع نطاق جدول التطعيمات القومي.

(٦)البيئة: أسهمت التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي في تنامي سلسلة من المشكلات ذات الطابع البيئي مثلت واقعاً مؤلماً ملازماً للحياة، وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة بالتكنولوجيا المتطورة، والتي انعكست أثارها على الإضرار بالبيئة[١]. لذلك تعزز الإستراتيجية التحسن المستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة، ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة، والحد من تأثير التغير المناخي، بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للأجيال المستقبلية، من خلال تطبيق سياسات إنمائية تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- رفع إنتاجية المياه بحوالي ٥% سنوياً.
- الوصول لنسبة الأيام التي يكون فيها مؤشر جودة الهواء أقل من ١٠٠% أفضل من دول مشابهة الطبيعة المناخية.
- مضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.
- تقليل كثافة توليد النفايات البلدية إلى ٥.١ كيلو جرام للفرد في اليوم.

(٧)التعليم: شاب التعليم المصري خلال الآونة الأخيرة بعض التداعيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي نقلته من تعليم وطني مصري مجاني خالص إلى تعليم تشوبه شائبة ضعف العدالة مع تنامي معدلات الأمية والتسرب والعنف وتناقص الخدمات في المدارس المصرية

(١) بيتر كالفرت، سوزان كالفرت: **السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، ترجمة عبد الله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٢، ص ٤٢٣.

العامة[١]، لذلك ركزت الإستراتيجية على تعزيز موارد التنمية البشرية من خلال محورين رئيسين. التعليم والصحة، حيث تستهدف الوصول في عام ٢٠٣٠ إلى تعليم عالي الجودة ومتاح للجميع (دون تمييز) في إطار نظام مؤسسي كفء وعادل، يساهم في بناء الشخصية المتكاملة للفرد.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- مصر من أفضل ٣٠ دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي.
- الوصول بمعدل الأمية إلى الصفر الافتراضي (٧%).
- نسبة القيد الإجمالي لرياض الأطفال ٤-٦ تصل إلى ٨٠%.
- وجود عشرة جامعات مصرية على الأقل في مؤشر أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم.
- الجامعات المصرية من أفضل ٢٠ مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالمياً.
- مصر من أفضل عشر دول في مؤشر امتحان "اتجاهات الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم" (TIMSS).

(٨)العدالة الاجتماعية: تعد من أهم المطالب التي ترددت كثيراً على مائدة الحوار المجتمعي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وجاءت في ديباجة مشروع الدستور المصري (٢٠١٣-٢٠١٤) هي العيش بحرية وكرامة انسانية وعدالة اجتماعية[٢]، لذلك تؤكد إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر على الالتزام ببناء مجتمع متكامل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون. وتتيح العدالة الاجتماعية فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات، فضلاً عن مساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- مصر من أفضل ٢٠ دولة في معدل تحسن المساواة بين الجنسين.
- ٣٠% زيادة في نسبة النساء اللاتي لديهن عمل دائم في القطاع الرسمي.
- مصر ضمن أفضل ٥٠ دولة في مجال كفاءة سوق العمل.

---

(١) علي صالح جوهر، ميادة محمد فوزي الباسل: **متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين**، المؤتمر العلمي العربي التاسع – الدولي السادس– بعنوان "التعليم والعدالة الاجتماعية"،٢٥-٢٦ أبريل بجامعة سوهاج، مجلة الثقافة والتنمية، ٢٠١٥، ص٢.

(٢) محمد النصر حسن محمد: **تطور تحقيق العدالة الاجتماعية في سياسة التعليم المصري منذ ثورة يوليو ١٩٥٣ وحتى ثورة يناير ٢٠١١**، المؤتمر العلمي العربي التاسع – الدولي السادس– بعنوان "التعليم والعدالة الاجتماعية"، مجلة الثقافة والتنمية، ع٩١، السنة ١٥، جامعة سوهاج، جمعية الثقافة من أجل التنمية، ٢٥-٢٦ أبريل ٢٠١٥، ص٢٦١.

- تقليص الفجوات بين المحافظات في نسب التوظيف، وفي الحصول على الخدمات الصحية، والتعليمية، ونسب مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة ٥٠%.

(٩)الطاقة: تواجه عملية التنمية في مصر العديد من التحديات التي تتمثل أهمها في ندرة بعض الموارد الطبيعية، والتدهور البيئي، فضلاً عن تواضع موارد التنمية البشرية من سكان وصحة وتعليم، وعدم ملائمة نظام الحوكمة، بالإضافة إلى غياب نظم الابتكار والإبداع. وعلى ذلك، فإن إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر تتبنى مجموعة من الأهداف لتحويل هذه العناصر إلى محفزات للتنمية بدلاً من كونها تحديات رئيسية. كما تستهدف تعظيم استخدام مصادر الطاقة المحلية، وتطوير القدرة الإنتاجية للمساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد وتدقيق التنافسية والتأقلم مع التغيرات المحلية والعالمية في مجال الطاقة، وتحقيق الزيادة في مجالات الطاقة المتجددة.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- تأمين موارد الطاقة.
- زيادة الاعتماد على الموارد المحلية.
- خفض كثافة استهلاك الطاقة.
- زيادة المساهمة الفعلية الاقتصادية للقطاع في الدخل القومي.

(١٠) التنمية العمرانية: استهدفت استراتيجية التنمية المستدامة(مصر ٢٠٣٠م) تطوير خطة عمرانية تتميز بالديناميكية والترابط ودمج المعمار التاريخي والمعاصر، وتعظيم الاستفادة والتوازن بين الطاقة والمياه والأرض، وتتميز خطة التنمية العمرانية الجديدة بالقدرة على مضاعفة مساحة العمران، وإعادة توزيع التنمية والسكان لتعظيم استخدام الموارد، بالإضافة إلى إحلال وتطوير المناطق العشوائية وتحسين جودة الحياة.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- زيادة مساحة العمران في مصر بنحو ٥% من مساحة الكلية.
- إنشاء ٧.٥ مليون وحدة سكنية.
- الوصول لحلول جذرية لمشكلة المناطق العشوائية.

المطلب الثالث

تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر

تسعى غالبية دول العالم لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال نشر تقارير سنوية حول الوضع الاقتصادي على المستوى الشمولي وحول القطاعات المختلفة للتنمية ومنها القطاع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويعد المقياس الحقيقي للتنمية هو القدرة على الحصول على التعليم والأمن والصحة، وإذا لم تتوصل الإجراءات الاقتصادية والسياسية إلى تحقيق هذه الاحتياجات، فلا قيمة حقيقية لها(١).

وعلى ذلك، نتعرض في هذا المطلب لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في مصر، من خلال عرض التطور في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية حتى العام الجاري ٢٠١٧ عن طريق الإحصاءات والبيانات. وتتمثل مؤشرات التنمية المستدامة، فيما يلي:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة(٢):

تعمل الحكومة ومختلف الوزارات ومؤسسات الدولة على النهوض بالاقتصاد المصري وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وانتهاج السياسات والإجراءات التي من شأنها دعم مناخ الاستثمار، بهدف جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتوفير فرص العمل، وتحقيق دخولاً متنامية تضمن مستوى معيشة أفضل لجميع المصريين، وتتضمن أهم الإجراءات التي تبنتها الحكومة في الفترة الأخيرة(٣).

وتشتمل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة على مؤشرات ترتبط بالهيكل الاقتصادي، وهي مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الميزان التجاري للسلع والخدمات، ومؤشر أنماط الاستهلاك والإنتاج، وفيما يلي استعراض وتحليل لهذه المؤشرات:

١- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

---

(١) ظبية سعيد فرج السليطي: **العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة (التعليم في دولة قطر نموذجاً)**، المؤتمر العلمي العربي التاسع – الدولي السادس– بعنوان "التعليم والعدالة الاجتماعية"،٢٥–٢٦ أبريل بجامعة سوهاج، مجلة الثقافة والتنمية، ٢٠١٥، ص٤٦٦.

(٢) راجع في ذلك:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **مصر في أرقام ٢٠١٧**، جمهورية مصر العربية، إصدار مارس ٢٠١٧.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **مصر في أرقام ٢٠١٤ (اليوبيل الذهبي)**، جمهورية مصر العربية، إصدار مارس ٢٠١٤.

(٣) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: **إطار الشراكة الإستراتيجية الخاص بجمهورية مصر العربية لفترة السنوات المالية (٢٠١٥–٢٠١٩)**، وثيقة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥، ص ٧.

يُعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة المعبرة عن النمو الاقتصادي، فهو يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه. ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً، إلا أنه يمثل عنصراً مهماً من العناصر التي تُحدد مستوى المعيشة[١].

٢- مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي :

ويقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج[٢].

٣- مؤشر الميزان التجاري :

حققت معاملات مصر مع العالم الخارجي فائضاً في ميزان المدفوعات يُقدر بحوالي ٢٣٧ مليون دولار في نهاية يونيو ٢٠١٣، مقارنةً بعجز بلغ ١١.٣ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٢، وتراجع العجز في الحساب الجاري بنسبة ٤٥ % ليصل إلى ٥.٦ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٣، مقارنةً بنحو ١٠.١ مليار دولار بنهاية يونيو٢٠١٢.

٤- مؤشر أنماط الاستهلاك والإنتاج :

من خلال الجدول التالي يتبين أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسرة – سواء في الريف أو الحضر – إجمالاً بلغ ٣٤٨٦٣.١ جنيه وذلك بالأسعار الثابتة في عام ٢٠١٥، بينما متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسرة سواء في الريف أو الحضر إجمالاً ٣٦٧٠٩.٨ جنيه بالأسعار الثابتة في عام ٢٠١٥.

جدول رقم (١)

متوسط الاستهلاك والإنفاق السنوي للأسرة عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٠

البيان	٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٦/٢٠١٥		
	حضر	ريف	إجمالي الجمهورية	حضر	ريف	إجمالي الجمهورية
متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسرة	٢١٩٦٤.٧	١٦٥٦١.٢	١٨٩٩١.٣	٤٠٨٠٣.٢	٢٩٨٥٥.٤	٣٤٨٦٣.١
متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسرة	٢٢٢٣٦.٢	١٦٨٧٦.٠	١٩٢٨٦.٥	٤٢٥١٨.٧	٣١٨١٢.٧	٣٦٧٠٩.٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٣، ٢٠١٧م

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة[٣]:

(١) حسن شحاته، محمد حسان عوض: مرجع سابق، ص٩٤.

(٢) المرجع السابق: ص٩٤.

(٣) راجع في ذلك :

وتشتمل على المؤشرات المتعلقة بالسكان كمعدلات النمو السكاني ومعدلات الخصوبة والإعالة، ومؤشرات التركيبة السكانية والتحضر وغيرها، والمؤشرات المتعلقة بمعدلات الفقر والبطالة، والمؤشرات المتعلقة بالتعليم وبالصحة.

١- المؤشرات السكانية:

ويتناول هذا الجزء المؤشرات المتعلقة بمعدل النمو السكاني، والإعالة، ومؤشرات التركيبة السكانية والتحضر والقوى العاملة.

- معدل النمو السكاني: تفاوتت أعداد السكان في مصر، فقد ارتفع تعداد السكان من ٦٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٢ إلى ٩٢.١ مليون نسمة عام ٢٠١٧.
- معدل الإعالة: وهو يعكس مدى العبء الذي يتحمله الجزء المنتج من السكان، ويعبر عنه بالمعادلة الآتية (عدد السكان في الفئات العمرية أقل من ١٥ سنة + ٦٥ سنة فأكثر) / (السكان في الفئة العمرية ١٥-٦٥) ×١٠٠، وتلاحظ انخفاض معدل الإعالة الكلية في مصر، ففي عام ٢٠٠٢ كان معدل الإعالة ٦٩.١% بينما وصل معدل الإعالة في عام ٢٠١٦ إلى ٥٤.٩%.

٢- المؤشرات الخاصة بالتركيبة السكانية :

تلاحظ أن عدد الذكور في مصر يفوق عدد الإناث، حيث بلغ عدد الذكور (٤٦٩٦٦٥٩٦) وذلك حسب التقدير الإحصائي عام ٢٠١٧م مقارنة بأعداد الإناث والتي بلغت (٤٥١٦١٦٧٥).

٣- مؤشرات التحضر:

مع التزايد السريع في النمو السكاني، دخلت مصر مرحلة من مراحل التحضر القياسي من حيث الحجم والسرعة، حيث اختزلت عشرات السنين من التحضر التدريجي، واتسع نطاق العمران الحضري وتعددت أنماطه وتنوعت تصميماته، وازدحمت الشوارع بوسائل النقل المتنوعة، ورغم ذلك لا تزال نسبة الحضر تمثل ٤٢.٨% مقارنة بنسبة الريف والتي تبلغ نحو ٥٧.٢% وذلك طبقاً للتقدير الإحصائي ٢٠١٧م، وبمقارنة نسبة الحضر السابقة بنسبة الحضر طبقاً لتقدير السكان عام ٢٠١٢م، نجد انخفاض نسبة الحضر بنسبة ١% عام ٢٠١٢م.

٤- مؤشرات الفقر والبطالة :

بينت الإحصاءات أن معدل الفقر في مصر في تزايد، حيث وصل معدل الفقر عام ٢٠١١/٢٠١٠م إلى ٢٦.٢% ، بينما وصل في عام ٢٠١٥م إلى ٢٧.٨%.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **مصر في أرقام ٢٠١٧**، جمهورية مصر العربية، إصدار مارس ٢٠١٧.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **مصر في أرقام ٢٠١٤ (اليوبيل الذهبي)**، جمهورية مصر العربية، إصدار مارس ٢٠١٤.

أما بالنسبة للبطالة فقد بين الإحصائيات ارتفاع معدل البطالة، والذي يشمل جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة ليصبح ١٢.٨% عام ٢٠١٥م عنه في ٢٠١٢م والذي بلغ ١٢.٧%. على الرغم من ارتفاع عدد المشتغلون ليصبح عام ٢٠١٥ (٢٤٧٧٩٠٠٠) في حين أنه في عام ٢٠١٢م (٢٣٥٩٦٠٠٠).

٥- مؤشرات التعليم :

خطت مصر خطوات واسعة باتجاه التعليم، حيث أصبح عدد التلاميذ بالمدارس الحكومية والخاصة (١٩٩٢٩٥٨٧) تلميذ في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦م، بينما بلغت نسبة الاستيعاب لمن في سن ٦ سنوات ٨٧.٦.

وقد زادت نسبة الإنفاق على التعليم في مصر بالمراحل التعليمية المختلفة بما فيها المرحلة الجامعية(٩٩٢٦٢٩٠٠) مليون جنيه مصري في عام ٢٠١٥/٢٠١٦م مقارنة (٩٤٣٥٤٦٠٠) مليون جنيه مصري في عام ٢٠١٤/٢٠١٥م.

٦- المؤشرات الصحية :

تسعى مصر جاهدة لتنمو باتجاه القطاع الصحي بصفة عامة، وتُعد مؤشرات العمر المتوقع عند الولادة والوفيات والزيادة الطبيعية من أهم المؤشرات الصحية. وقد زادت نسبة الإنفاق العام على الصحة في عام ٢٠١٥/٢٠١٦م إلى ٤٤٩٥٠١٠٠ مليون جنيه مصري مقارنة (٤٢٤٠١٠٠٠) مليون جنيه مصري في عام ٢٠١٤/٢٠١٥م.

لقد تخطى الإعلام دوره التقليدي إلى أبعد نطاق، وأصبح أداة فاعلة لنقل الأفكار والآراء، وامتلك القدرة على الإقناع وخلق رأي عام مناوئ أو مساند نظراً لما يطرحه من قضايا على المشاهد أو المتلقي، الأمر الذي أدى لازدياد حجم مسئولياته تجاه المجتمع، وأصبح ركيزة أساسيه ينبغي تفعيل دورها الإيجابي والمحايد تجاه دفع عجلة النمو والتنمية المستدامة في مصر.

من جهة أخرى، فإن نجاح التنمية المستدامة يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية ونشر الوعي البيئي والتربية والتدريب والتثقيف، وبالتالي نجد أن هناك ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة والإعلام(١).

وعلى ذلك، فسوف نتعرض في هذا المبحث إلى مفهوم وأنواع الإعلام وأهم وظائفه، وكذا المتطلبات الأساسية للدور الإعلامي في إطار التنمية المستدامة، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : الصور المختلفة لوسائل الإعلام وأبرز وظائفها.

المطلب الثاني : متطلبات تفعيل دور الإعلام التنموي لتحقيق التنمية المستدامة بمصر.

المطلب الأول

الصور المختلفة لوسائل الإعلام وأبرز وظائفها

أدي التطور السريع لأسلوب الحياة إلي تغيير نمط الاتصال بين أفراد المجتمع وانتشار وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية، وكذلك تطور وسائل وتقنية بث التأثير المعرفي والعلمي، لذا كان من المهم في بحثنا أن نتعرف أولاً على تعريف وماهية الإعلام، على النحو التالي:

مفهوم الإعلام :

خضع مفهوم الإعلام للعديد من التعريفات، منها أنه تزويد أفراد المجتمع بالمعلومات الصحيحة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي عام صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، إذ أن رسالة الإعلام هي الإقناع عن طريق المعلومات والحقائق الموثقة، وبالتالي فهو يقوم على الوضوح والحيادية، والدقة في الرواية، ويلتزم بالصدق والأمانة(٢)، كما يعرف بأنه: "الجانب من الاتصال الذي يتعلق بتمكين الأفراد من التزود بالحقائق والمعلومات والأخبار بمختلف الوسائل المتاحة"، ويعرف أيضاً على أنه "التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها"(٣)، وكذلك فهو وسيلة لتنوير الرأي العام وتكوين رأى صائب صحيح

(١) إسراء جبريل رشاد مرعي: مرجع سابق.

(٢) محمد منير حجاب: **الإعلام السياحي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٦١.

(٣) رحيمة الطيب عيساني: **مدخل إلى الإعلام والاتصال**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١٨.

للجمهور في كافة جوانب الموضوعات والمشكلات[١]. كما يُقصد به كافة أوجه النشاط الاتصالي التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة[٢].

ويرى الباحث أن أفضل تعريف للإعلام – والذي يتواءم مع موضوع بحثنا – يذهب إلى أنه "الوسيلة الاتصالية الفاعلة التي تلعب دوراً محورياً في حياة الفرد والأسرة والمنظمة والمجتمع، والقوة المؤثرة في توجيه المواطن وتعميق الصلة الإيجابية بين الإنسان ومحيطه وصياغة أشكال من الأفكار والسلوكيات والممارسات التي تنسجم مع خطط التنمية المستدامة، عبر تقصٍ دقيق وحقائق واضحة مبنية على المعلومة العلمية ودعم الاستقرار الأمني"[٣].

أنواع وسائل الإعلام[٤]:

تتنوع وسائل الإعلام، وهي تعبر عن العملية الاتصالية بين المستقبل والمتلقي، وتنقسم إلى:

- وسائل مقروءة: صحف، مجلات، كتب، كتيبات، ملصقات، نشرات.
- وسائل شفهية (مسموعة): راديو، محاضرات، خطب، ندوات، مؤتمرات.
- وسائل سمعية بصرية (مرئية): تليفزيون، معارض، انترنت، قنوات فضائية، رسائل الهاتف الجوال متعددة الوسائط[٥].
- وسائل شخصية: مقابلات، اجتماعات، زيارات، محادثات.

من جهة أخرى، تم تقسيم الإعلام إلى نوعين وهما: الإعلام الشخصي، الذي يتم بين فرد وآخر أو آخرين، ويتميز بحضور المرسل، مما يزيد في قوة تأثير رسالته وفعاليتها بنبرات صوته وإشاراته وحركاته، والنوع الثاني هو الإعلام الجماهيري الذي يتم من خلال الوسائل التقنية في مجال الاتصال، والتي تحمل الرسالة بدلا من الفرد لقدرتها على إيصال الرسالة إلى الملايين في وقت واحد.

ويتضح التمايز النسبي بين وسائل الإعلام في إحداث الاستجابة والتأثير المطلوب من الرسالة الإعلامية الموجهة إلي الفئة المستهدفة، ومن ناحية أخري فإن التطور الإعلامي المتسارع

---

(١) صالح خليل الصقور: **الإعلام والتنشئة الاجتماعية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ص٤٢.

(٢) عبد الله بن جمعان الغامدي: **التنمية المستدامة بين الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧، ص ١٢.

(٣) عماد السقاف: "**دور الإعلام في التنمية المستدامة بمحافظة تعز**"، يمن فويس للأنباء voice-yemen، الجمهورية اليمنية – تعز، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢، علي الرابط:http://www.voice-yemen.com/news45278.html ، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٧/٣/١٢.

(٤) بشير العلاق، علي محمد رباعية: **الترويج والإعلان التجاري**، دار اليازوري، الأردن، ٢٠٠٨، ص٤٨.

(٥) نايف بن صالح الشلهوب: "**الإعلام والتوعية البيئية**"، مجلة الخط الأخضر، الكويت، فبراير ٢٠٠٧، علي الرابط: http://www.greenline.com.kw/ArticleDetails.aspx?tp=370، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٧/٣/٨.

والمتواكب مع المستحدثات اليومية في مجال تقنيات الاتصال لن يتوقف، وينعكس بالتالي على تطوير أدوات وتقنيات وأساليب رسائله الإعلامية لكافة أفراد وشرائح المجتمع.

وظائف الإعلام :

يسعى الإعلام لتحقيق عدة وظائف ترتبط بإدراك الدور الإعلامي في المجتمع، وبالاحتياجات المادية والفكرية للأفراد، ولذا فإن هذه الوظائف تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة يمر بها المجتمع الواحد إلى أخرى، ولها سمات مختلفة، وأحياناً متناقضة، الأمر الذي يجعل لهذه الوظائف طابعاً نسبياً ومتغيراً يؤدي إلى تباين واختلاف آثار الإعلام(١).

يتعاظم دور الإعلام والاتصال التنموي من خلال وظائف عمليات الاتصال المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة(٢)، حيث يضطلع الإعلام – بمختلف صوره – بالعديد من الوظائف والمهام، أبرزها مايلي(٣):

- الرقابة والتوعية والإرشاد والتثقيف، من خلال نشر المعرفة التنموية وتزويد أفراد المجتمع بالقدر المناسب من الأخبار والحقائق، فضلاً عن المعلومات الدقيقة حول التنمية وتوعيتهم بمشكلاتها.
- تكوين الآراء والاتجاهات، فتضطلع وسائل الإعلام بدوراً محورياً في تكوين الرأي العام وتوسيع الآفاق الفكرية، من خلال توعية الأفراد بكافة مجريات القضايا العامة.
- تبصير أفراد المجتمع بالمهارات والأساليب اللازمة التي تتطلبها عملية التنمية، والاهتمام بالتعليم والتدريب ونشر الأفكار المستحدثة، بجانب التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجال التنموي.
- إيجاد مناخ فكري، يحفز الأفراد علي التغيير والتطوير نحو نظام اجتماعي شامل.

(١) عبد الرزاق محمد ديلمي: **المدخل إلى وسائل الإعلام**، دار الثقافة، عمان، ٢٠١١، ص٢١.

(٢) مجدي محمد عبد الجواد الداغر: **دور وسائل الإعلام والاتصال في دعم خطط التنمية المستدامة والنهوض بها في البلدان العربية– دراسة حول دور الصحافة في معالجة مشكلات التنمية المستدامة بالتطبيق على عينة من الصحف العربية اليومية في الفترة من ٢٠٠٥–٢٠٠٧**، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الثالثة والثلاثون، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠١٢، ص ٧٥.

(٣) فوزية حجاب الحربي: "**دور الإعلام في دعم خطط التنمية المستدامة**"، المؤتمر الدولي للإعلام وقضايا التنمية المستدامة، الأردن، الفترة من ٢١–٢٣مارس، ٢٠١٦، ص١٦.

- التأثير في اتجاهات ومواقف أفراد المجتمع، لرفع مستوى إدراكهم بالمشكلات التي تواجه عملية التنمية، ودفعهم لتغيير مفاهيمهم وسلوكياتهم السلبية إلي ايجابية عن طريق جعلهم أكثر استعداداً للمساهمة في حل تلك المشكلات.
- تقديم نوعاً من المعلومات المنهجية، لتدعيم عملية التعليم الرسمي أو إكساب الأفراد مهارات جديدة في إطار التعليم غير الرسمي.
- العمل على ترابط المجتمع، والحفاظ على كيانه ومعتقداته وعاداته وتقاليده وتوحيد أهدافه، فوسائل الإعلام في المجتمع كالجهاز العصبي كلاهما يعمل على تماسك الأعضاء وتنسيق حركاتها.
- الجانب الترفيهي، وتحقيق بعض الإشباعات النفسية والاجتماعية، وإمكانية استغلال ذلك لصالح العملية التنموية، حيث يمكن من خلاله بث قيم تنموية ونماذج للاحتذاء تساعد على دعم العمل التنموي، فضلاً عن كون الترفيه يساهم في الحفاظ على جمهور الوسيلة الإعلامية بدلاً من تسربه إلى الوسائل المنافسة.
- الإعلان والترويج، التي تعد من أبرز وظائف الاتصال لخدمة المنتج والمستهلك، والوسيلة التي يتم من خلالها الإعلان بما ينشط حركة الاقتصاد المحلي.

المطلب الثاني

متطلبات تفعيل دور الإعلام التنموي لتحقيق التنمية المستدامة بمصر

يعتبر الهدف الرئيسي لبرامج التنمية المستدامة في المجتمعات النامية هو إحداث تغيير في اتجاهات الأفراد وفي البنية الطبيعية، وإنشاء علاقات جديدة بينهم وبين الموارد الاقتصادية، وإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإنتاج، وما يستتبعه من تغيرات لأساليب الإنتاج ولمفاهيم الثروة والدخل والاستهلاك، الأمر الذي يترتب عليه تغيير في الهيكل الاجتماعي والعلاقات ومجموع القيم الاجتماعية، وإدخال مفاهيم علمية جديدة في السلوك والعادات والخبرات التقليدية لمجالات العمل الجماعي والحياة السياسية والتعليم والإدارة والصحة وغيرها.

على الجانب الآخر، فقد شخص مؤتمر (التنمية البشرية والإعلام) الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ بنيويورك الوضع الراهن للإعلام بمتغيراته، وحدد الركائز الأساسية لدعم الإعلام للتنمية، من خلال تشخيص المعوقات ورسم استراتيجيات للبرامج، وإشراك الجهات المعنية لتذليل المعوقات والنهوض بدور الإعلام في تحقيق الأهداف الانمائية وتحليل المعوقات التي تواجهها، واعتبار ذلك قضية انسانية ملحة في سبيل دفع عجلة التنمية المستدامة[١].

خصائص الإعلام التنموي:

(١) سناء محمد الجبور: **الإعلام البيئي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١، ص٨٣، ٨٤.

يتميز الإعلام التنموي بالخصائص التالية[١]:

١) نشاط إعلامي هادف، يسعى – بالدرجة الأولى – إلى تحقيق الغايات الاجتماعية المستوحاة من حاجات المجتمع الأساسية ومصالحه الجوهرية.

٢) إعلام يرتبط بخطط التنمية ويدعم نجاحها.

٣) واقعي الأسلوب والطرح، ويستند على حجج وبراهين منطقية في إقناع أفراد المجتمع ليحظى بالقبول والاستحسان.

٤) إعلام شامل ومتكامل متعدد الأبعاد، يشمل كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والمالية والإدارية وغيرها.

أبعاد العلاقة بين الدور الإعلامي وخطط التنمية المستدامة:

يتطلب تحقيق أهداف التنمية في ظل التطورات المتلاحقة في عالم المعرفة والمعلومات، صياغة جديدة للدور الإعلامي في مجال التنمية، حيث يعتبر الإعلام التنموي أحد الفروع الرئيسية للنشاط الإعلامي الذي يهتم بقضايا التنمية، فهو إعلام هادف وشامل، ويفترض أن يكون إعلاماً واقعياً يستهدف تحقيق غايات اجتماعية تنموية، في ظل ارتباطه بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، واستناده إلى الصدق والوضوح والشفافية في التعامل مع الجمهور. ومن هنا تكمن أهمية تكامل السياسات الإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للخروج بالخطة التنموية بالشكل المناسب[٢].

وبما أن التنمية الشاملة تقوم على خطط متكاملة واضحة المعالم، فينبغي أن تقابلها خطة إعلامية متكاملة ذات قاعدة أساسية تتصل بتخصصاتها، ثم تتسع دائرتها إلى التنمية الشاملة، فإذا كان الإعلام هو محاولة لربط أفكار أفراد المجتمع وتصوراتهم وقيمهم بالتخطيط للتنمية وبأسلوب التنفيذ مع وضع المستويات الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار، فإن التخطيط الإعلامي هو أيضاً ترتيب وتنظيم ذلك بوضوح اعتماداً على أن الإطار الثقافي هو الذي يخلق فكر الأفراد في المجتمع، والقائم على تحديد المبادئ التي ينبغي أن تؤكدها السياسة الاتصالية التنموية، بحيث لا يكون هدف الاتصال هو مجرد إخبار الفرد أو تعليمه فقط، بل لابد أن يتعدى ذلك بإتاحة الفرصة للاتصال بالآخرين، وتنمية قدراته على تكوين الرأي والتعبير عنه، وتأكيد الدور الأساسي لوسائل

(١) أحمد أبو السعيد، عماد سعيد وليد: **دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي** الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع١٦، جامعة القدس، ٢٠٠٩، ص ٢٣٢.

(٢) جمال الجاسم المحمود: مرجع سابق، ص٢٦٦.

الاتصال، والالتزام بمفهوم واضح للحرية يحترم هوية الدولة وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير بها، حيث إن ترابط سياسات الاتصال بأهداف التنمية وخططها، والتكامل بين السياسة الثقافية والسياسة الاتصالية، هو تكامل تمليه فلسفة الاتصال ومبدأ ديمقراطية الثقافة والحفاظ على القيم والذاتية الثقافية وحماية الثقافة الوطنية(١).

وتؤدي وسائل الإعلام دوراً إيجابياً في المساهمة على تحقيق خطط وأهداف التنمية، حيث أصبح نجاح خطط التنمية المستدامة مرهوناً بالمشاركة الإيجابية للقوى المنتجة من خلال الإعلام ودوره في التوعية والتربية والتثقيف والوعي البيئي مما يتطلب أيضاً إعداد سياسات إعلامية قومية تحدد الأولويات، وترسم الوسائل لبلوغ الأهداف المرجوة، انطلاقاً من القاعدة العلمية التي تؤكد أن الإعلام لا ينتج التنمية بل يمهد الطريق إليها، وأن الإعلام الرديء قد يعطل مسيرة التنمية بكافة مراحلها (٢).

وبالنظر إلى مسئولية الإعلام تجاه عملية التنمية المستدامة، فهي تزويد المجتمع بأكبر قدر من الحقائق والمعلومات الدقيقة التي يمكن للمعنيين بالتنمية التحقق من صحتها والتأكد من دقتها والتثبت من مصدرها، وبقدر ما في الإعلام من حقائق ومعلومات دقيقة، بقدر تحقيق أهداف التنمية(٣).

ولا شك في أن جميع المخططين في المجال التنموي يدركون أهمية توفر العنصر البشري، إذ يقف التخطيط الإعلامي هنا ليعمل علي تزويد المعنيين بالتنفيذ بأكبر قدر من المعلومات الدقيقة الصحيحة والحقائق الواضحة، وللتخطيط الإعلامي أهدافه ومسئوليته المحددة الأبعاد، ويركز الكثير من العلماء المهتمين بدور الإعلام في التنمية علي هذه النقطة ويسمون الدور الذي يضطلع به الإعلام في تطوير المجتمعات بمسمى "الهندسة الاجتماعية للإعلام الجماهيري"، خاصة وأن هذا الدور ينصب علي كيفية توجيه الجمهور لخدمة الرخاء الإنساني(٤).
أهمية دور وسائل الإعلام في دعم خطط التنمية المستدامة في مصر:

(١) مجدي محمد عبد الجواد الداغر: مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) المرجع السابق: ص ١٧.

(3) Agyeman, Julian & Others. Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity, Space & Polity, Vol. 6, No. 1, 2002, p.54.

(4)Roberts, P. W. Wealth from Waste: Local and Regional Economic Development and the Environment. Geographical Journal 170, Issue 2, 2004, 126-134.

تلعب وسائل الإعلام المصرية دوراً رئيسياً داعماً لتحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة، ويتمثل أبرزها في عدة نقاط، على النحو التالي[١]:

- إن تعددية وسائل الإعلام تدعم اتخاذ القرارات المستنيرة، وتؤدي إلى زيادة المساءلة وتساهم في جهود مكافحة الفساد وتنمي المناقشة الواعية.
- التأثير في سلوكيات المواطنين، من خلال الحملات الإعلامية التي تساهم في توعية الجمهور ودفعه إلى التخلي على السلوكيات الضارة والسلبية، وتشجيعه على المشاركة الإيجابية في تحقيق خطط التنمية المستدامة.
- تحريك الاستثمار وتوفير فرص العمل التنموي، وكذا تشجيع الصناعات المحلية لدفع عجلة التنمية.
- تنشيط السياحة، من خلال تصوير الأفلام السينمائية والأشرطة الوثائقية.
- توفير التعليم والتدريب وتنمية المهارات.
- إبراز مدى وجود مؤشرات التنمية المستدامة في مصر، مع إجراء مقارنات مع ما يحدث عالمياً من مؤشرات خاصة بالتنمية المستدامة.

المتطلبات الأساسية لنجاح الإعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة بمصر:

تقوم متطلبات عملية التخطيط للإعلام التنموي في إطار التنمية المستدامة على قائمة من المتطلبات، أهمها مايلي[٢]:

١) ضرورة اتخاذ فلسفة واضحة تحدد أهداف العملية الإعلامية، وتكون ترجمة لإستراتيجية عامة للمجتمع المصري، ترتكز على المشاركة الفاعلة للمواطنين في عملية اتخاذ القرار، وأن تعتمد هذه الإستراتيجية على مبادئ عادلة لتوزيع الدخل القومي، وعلى إيجاد بنية أساسية تكنولوجية، واتخاذ خطوات ثابتة ومدروسة باتجاه تحقيق التنمية المستدامة.

٢) تحديد أهداف استراتيجية ناجحة للتنمية، تعتمد على مقومات أساسية تعمل وسائل الإعلام على تحقيقها، تتبلور أهمها فيما يلي:

---

(١) عبود زرقين، إيمان العلمي: **تعزيز دور الإعلام في تحقيق تنمية سياحية مستدامة (الدراما التركية كنموذج إعلامي للتنمية السياحية)**، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في المنتدى السنوي السابع حول الإعلام والاقتصاد- تكامل الأدوار في خدمة التنمية، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، في الفترة من ١١-١٢ أبريل، ٢٠١٦، ص١٥-١٧.

(٢) شاهيناز طلعت: **وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٥٤-١٥٥.

- أن تكون موجهة نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي الفعلي للبلاد، وإتاحة النمو السريع للتقنيات الحديثة وتوفير العمل التنموي المناسب للمصريين، ووقف استنزاف العقول المهاجرة إلى الخارج.
- أن تهيئ الظروف للتعاون الجماعي بين كافة المؤسسات والجهات المعنية بمصر، لاتخاذ خطوات جادة لتحقيق خطط التنمية المستدامة.

وعلى ذلك، فإنه من أجل تحقيق خطة إعلامية تنموية، وأجندة عمل ناجحة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، لابد من توافر عدة متطلبات رئيسة يمكن إجمالها فيما يلي[١]:

- ضرورة وضع أهداف واضحة للإعلام المصري تضمن المشاركة الفاعلة للجمهور في عملية اتخاذ القرارات.
- حتمية تحديد أهم المعوقات التي تواجه القائمين علي الاتصال الإعلامي، وتحديد أدوار كل منهم وفقاً لخطة إعلامية محكمة ومن ثَم تحديد الجمهور المستهدف ومناطق توزيعه جغرافياً.
- ضرورة تحديد الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لإنجاح الرسائل الإعلامية وتحقيق أهدافها، وإيجاد الكوادر الإعلامية المتخصصة، من خلال الاعتماد على خريجي كليات الإعلام والصحافة والاهتمام بتقنية الصناعة الإعلامية، فضلاً عن توفير الكوادر المدربة لإعداد البرامج الإعلامية التنموية[٢].
- تحديد حجم وطبيعة مصادر الثروة الموجودة في البيئة المصرية المستهدفة بالتنمية، حتى يتم التمكن من معرفة حدود العمل الإعلامي.
- توفير المعلومات والإحصائيات التفصيلية الدقيقة لدي المخططين الإعلاميين عن المناطق المستهدف تنميتها تنمية شاملة بالبلاد.
- إعداد الخطط وتحديد التوقيت المناسب لتنفيذها، مع مراعاة المتابعة الجدية للتنفيذ وخضوعها لمبدأ المرونة بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات المتلاحقة التي تمر بها مصر في المرحلة الحالية.
- ارتباط خطة التنمية المستدامة في مصر بخطة إعلامية تنموية، بحيث تسير أشكال التنمية والخطة الإعلامية في مسار واحد.

---

(١) فاروق خالد الحسنات: مرجع سابق، ص١٣٢.

(٢) مجدي محمد عبد الجواد : "**دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي**"، مؤتمر التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، رابطة الجامعة الإسلامية والبنك الإسلامي،٢٠٠٨، ص٢٠.

هذا بالإضافة إلى ضرورة التركيز على رفع الجانب التوعوي لدى المواطنين، من خلال بعض المحاور، أهمها ما يلي[١]:

- توفير المعلومات للمواطن المصري عن أبعاد التنمية وشروط نجاحها، وأوجه إنفاق المال العام، وشرح القوانين وتبسيط الإجراءات، وذلك بتنشيط الحوار وإتاحة الفرص أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم وأفكارهم حول مشاريع الحكومة، والاستماع لآرائهم والأخذ بالجادة منها.
- اختيار المعلومات بشكل دقيق، واستخدام أساليب مشوقة لجذب كافة شرائح المجتمع للتفاعل مع الوسائل الإعلامية في تحقيق الأهداف التنموية المنوطة بها.
- تدريب الأفراد على المهارات التي تتطلبها عملية التطوير، لاسيما الجرأة وانتقاد المسئول الذي يخطئ، حيث تبدو أهمية وسائل الإعلام في تقديم الخارجين عن القانون والنظام للمساءلة، وذلك من خلال نشر أفعالهم المخالفة للنظام العام.
- توفير وسائل الإعلام والاتصال المتطورة، التي يتم من خلالها تبصير المواطنين بحقيقة مشكلات التنمية، ونقل أفكارهم لتحقيق التطوير المنشود.
- توزيع عمل وسائل الإعلام التنموي بشكل جغرافي، بحيث تضمن تغطية كافة أنحاء الجمهورية، وحتى القرى ذات الكثافة السكانية العالية.
- توسيع الآفاق الفكرية لدى المواطنين المصريين، من خلال منظور جديد يتطلب منهم اعتماد وسائل حديثة، وأنماط سلوكية وأساليب عمل أكثر تطوراً، مع إشعارهم بأن التحديث والتطوير وما يتضمنه من أهداف ومبادئ هو الكفيل بتلبية حاجاتهم وطموحاتهم.

(١) أحمد أبو السعيد، عماد سعيد وليد: مرجع سابق، ص ٢٣٣-٢٣٤.

الخاتمة :

هناك دوراً محورياً يلعبه الإعلام في مسار تحقيق التنمية بصفة عامة – والتنمية المستدامة بصفة خاصة – نتيجة للتحولات والتطورات العالمية التي شهدتها الاقتصادات العالمية، ومع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجانب البيئي من جهة والجانب الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، أصبحت الحاجة ملحة إلى الإعلام ومنظماته لحل المشكلات والأزمات ونشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع.

وعلى ذلك، فإن المسئولية المجتمعية تحتم على الإعلام المصري إيلاء قضايا التنمية المستدامة أهمية قصوى، فكلما أسهمت أجهزة الإعلام في تأصيل دورها البيئي والتنموي في المجتمع وحصاد المزيد من الوعي الاجتماعي والثقافي. كلما كانت فرص الارتقاء في سلم التنمية أكبر، والتي لن تتأتى دون الدعم الكامل والتعاون والشراكة بين جميع قطاعات المجتمع ولا سيما الإعلام.

التوصيات :

يضع البحث مجموعة من التوصيات – فضلاً عن المقترحات السابق سردها – لتكون مرشداً وخارطة طريق لدور الإعلام في تحقيق المزيد من المكاسب لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الوعي البيئي، وتتلخص في النقاط التالية:

- إعداد سياسات إعلامية وطنية تحدد الأولويات وترسم الوسائل لبلوغ الأهداف المنشودة، انطلاقاً من أن الإعلام لا ينتج التنمية بل يمهد الطريق إليها.
- تبني عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، التي تسلط الضوء على أهمية دور الإعلام التنموي ورسالته في دعم خطط التنمية المستدامة في مصر.
- ربط العاملين في مجال الإعلام – بمختلف أنواعه – بالمؤسسات العلمية والأكاديمية والجامعية وخاصة كليات الإعلام، والهيئات العاملة في المجالات البيئية والتنموية، وذلك بهدف رفع كفاءتهم وقدراتهم وصقل تجاربهم العلمية والمعرفية ومواصلة اطلاعهم وتثقيفهم بيئياً، وخلق قناعات لديهم بأهمية رسالتهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- تشجيع الإعلاميين والباحثين والمراكز البحثية على تركيز اهتماماتهم بالإعلام البيئي والتنموي، وعقد الندوات العلمية في ذات الإطار، مع إصدار الكتب والبحوث والدراسات بهدف إثراء المكتبات بها، خاصة وأن المكتبة المصرية تفتقر إلى الدراسات التي تعنى بشئون هذا المجال.
- إيجاد مرجع علمي متخصص لخدمة الإعلام البيئي والتنموي المقروء تحت مسمى "بنك المعلومات التنموية" يتم تغذيته بكافة أطر التنمية المستدامة، وكذا المستجدات المحلية والعالمية في المجالات التنموية والبيئية.
- ضرورة إنشاء تخصص قائم بذاته بكليات الإعلام بالجامعات المصرية تحت مسمى " الإعلام البيئي والتنموي" يتم تدريسه نظرياً وميدانياً، وذلك لتأسيس وتنمية الكوادر العاملة في الإعلام التنموي.
- الاهتمام بالإعلام التربوي بكافة مراحل التعليم (قبل الجامعي – الجامعي)، وإعداد وتدريب كوادر متميزة في مجال الصحافة البيئية والتنموية بالمدارس والجامعات على حد سواء، واعتبارها أولوية على رأس قائمة الإعلام التربوي الموجه للطلاب، بهدف غرس

التوصيات :

السلوكيات البيئية السليمة لديهم باعتبارهم الشريحة الأكبر في المجتمع والجيل الذي ينبغي إعداده بصورة سليمة حتى يرتقي ويسمو بالثقافة البيئية والتنموية.

- الاهتمام الجاد والمتواصل باستطلاعات الرأي العام للوقوف على مستوى الوعي البيئي والتنموي السائد وما يقدم من معلومات بيئية عبر مختلف وسائل الإعلام، بهدف التطوير والتحديث وتلبية رغبات المواطنين.
- أهمية ربط المفاهيم البيئية التي تُطرح في إطار الإعلام التنموي الموجه أساساً للنشء كبرامج الأسرة والأطفال، بما في المنهج العام للتعليم من مواد ومفاهيم بيئية للفئات المستهدفة بهدف ترسيخ وتعميق تلك المفاهيم لدي النشء.

وهذه التوصيات تحتاج بالتأكيد إلي آليات تنفيذية ومنهجية وخارطة طريق حتى ترى النور ويتم الاستفادة منها بصورة فعلية.

قائمة المراجع :

مرتبة حسب الترتيب الأبجدي مع حفظ الألقاب...

١) إبراهيم سليمان مهنا: "التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة"، دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع٤٤، ٢٠٠٠.

٢) أحمد أبو السعيد، عماد سعيد وليد: دور الإعلام في دعم عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع١٦، جامعة القدس، ٢٠٠٩.

٣) أحمد السيد الكردي: أهمية الدور الإعلامي في التنمية المستدامة، موقع كنانة أون لاين، ٢٠٠٨، ص٢، علي الرابط: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/124882، تاريخ دخول الموقع:٢٠١٧/٣/١٤.

٤) أحمد فرغلي حسن: البيئة والتنمية المستدامة، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧.

٥) إسراء جبريل رشاد مرعي: المجتمع المدني ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة في إطار محاور إستراتيجية ٢٠٣٠، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، ٢٠١٣، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٧/٣/١٢.

٦) إسلام محمد محمد شاهين: التنمية المستدامة ومؤشراتها في مصر – دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج٢٧، ع٤، القاهرة، ٢٠١٣.

٧) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: إطار الشراكة الإستراتيجية الخاص بجمهورية مصر العربية لفترة السنوات المالية (٢٠١٥-٢٠١٩)، وثيقة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥.

٨) العقيد إلياس أبو جودة: "التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع٧٨، أكتوبر ٢٠١١، علي الرابط : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/78-d، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٧/٣/٩.

٩) بشير العلاق، علي محمد رباعية: الترويج والإعلان التجاري، دار اليازوري، الأردن، ٢٠٠٨.

١٠) بيتر كالفرت، سوزان كالفرت: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ترجمة عبد الله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٢.

١١) تقرير الصندوق العالمي لحماية الطبيعة (WWF)، ٢٤ أكتوبر، ٢٠٠٦.

١٢) تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة: مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٧.

١٣) تقرير منظمة الصحة العالمية، جنيف،٢٠٠٢.

١٤) جمال الجاسم المحمود: "دور الإعلام في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج٢٠، ع٢، ٢٠٠٤.

١٥) حسن شحاته، محمد حسان عوض: البيئة والتنمية المستدامة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦.

١٦) حمد عبد الفتاح القصاص: "حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية"، مجلة بدائل، ع٨، ٢٠٠٧.

١٧) رحيمة الطيب عيساني: مدخل إلى الإعلام والاتصال، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٨.

١٨) ريمون حداد: نظرية التنمية المستدامة، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٦.

١٩) سميحة عبد الحليم: إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، أخبار مصر، مارس ٢٠١٦، علي الرابط: http://www.egynews.net/838628/838628-2/، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٧/٣/١٠.

قائمة المراجع :

٢٠) سناء محمد الجبور: الإعلام البيئي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١.

٢١) سيف الإسلام علي مطر: دور كليات التربية في صنع القرارات التربوية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي للكلية (المؤتمر السابع عشر) بعنوان "دور كليات التربية في إصلاح التعليم"، المنعقد بكلية التربية – جامعة المنصورة، بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ١٢-١٣ نوفمبر، ٢٠٠٥.

٢٢) شاهيناز طلعت: وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.

٢٣) صالح خليل الصقور: الإعلام والتنشئة الاجتماعية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢.

٢٤) ظبية سعيد فرج السليطي: العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة (التعليم في دولة قطر نموذجا)، المؤتمر العلمي العربي التاسع – الدولي السادس- بعنوان "التعليم والعدالة الاجتماعية"،٢٥-٢٦ أبريل بجامعة سوهاج، مجلة الثقافة والتنمية، ٢٠١٥.

٢٥) علي عجوة: الإعلام وقضايا التنمية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨

٢٦) عبد الرزاق محمد ديلمي: المدخل إلى وسائل الإعلام، دار الثقافة، عمان، ٢٠١١.

٢٧) عبد الله بن جمعان الغامدي: التنمية المستدامة بين الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧.

٢٨) عبود زرقين، إيمان العلمي: تعزيز دور الإعلام في تحقيق تنمية سياحية مستدامة (الدراما التركية كنموذج إعلامي للتنمية السياحية)، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في المنتدى السنوي السابع حول الإعلام والاقتصاد- تكامل الأدوار في خدمة التنمية، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، في الفترة من ١١-١٢ أبريل، ٢٠١٦.

٢٩) عبير الرحباني: الإعلام رسالة ومهنة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣.

٣٠) عدلي عاطف العبد، نهي عاطف العبد: الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣١) عزوز نش، حفيظة بوهالي: "دور الإعلام التنموي في تحقيق متطلبات وأهداف التنمية المستدامة"، مجلة إسهامات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، الجزائر، ٢٠١٦.

٣٢) عصام الحناوي: قضايا البيئة والتنمية في مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.

٣٣) علي صالح جوهر، ميادة محمد فوزي الباسل: متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين، المؤتمر العلمي العربي التاسع – الدولي السادس- بعنوان "التعليم والعدالة الاجتماعية"،٢٥-٢٦ أبريل بجامعة سوهاج، مجلة الثقافة والتنمية، ٢٠١٥، ص٢.

٣٤) علي عجوة: الإعلام وقضايا التنمية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣٥) عماد السقاف: "دور الإعلام في التنمية المستدامة بمحافظة تعز"، يمن فويس للأنباء voice-yemen، الجمهورية اليمنية – تعز، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢، علي الرابط:-http://www.voice yemen.com/news45278.html، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٧/٣/١٢.

٣٦) ف. دوجلاس موسشيت: " مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،٢٠٠٠.

٣٧) فارس بن علوش بن بادي السبيعي: دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات

قائمة المراجع :

الحكومية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠.

٣٨) فاروق خالد الحسنات: الإعلام والتنمية المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١.

٣٩) فرهاد محمد علي الأهدن: التنمية الاقتصادية الشاملة، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤٠) فوزية حجاب الحربي: "دور الإعلام في دعم خطط التنمية المستدامة"، المؤتمر الدولي للإعلام وقضايا التنمية المستدامة، الأردن، الفترة من ٢١-٢٣مارس، ٢٠١٦.

٤١) كوفي أنان: التنمية البشرية المستدامة، تقرير أعمال المنظمة السنوي، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣.

٤٢) مجدي محمد عبد الجواد: "دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي"، مؤتمر التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، رابطة الجامعة الإسلامية والبنك الإسلامي،٢٠٠٨.

٤٣) مجدي محمد عبد الجواد الداغر: دور وسائل الإعلام والاتصال في دعم خطط التنمية المستدامة والنهوض بها في البلدان العربية- دراسة حول دور الصحافة في معالجة مشكلات التنمية المستدامة بالتطبيق على عينة من الصحف العربية اليومية في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٧، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الثالثة والثلاثون، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠١٢.

٤٤) محسن بن عجمي بن عيسي: الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١.

٤٥) محمد النصر حسن محمد: تطور تحقيق العدالة الاجتماعية في سياسة التعليم المصري منذ ثورة يوليو ١٩٥٣ وحتى ثورة يناير ٢٠١١، المؤتمر العلمي العربي التاسع - الدولي السادس- بعنوان "التعليم والعدالة الاجتماعية"، مجلة الثقافة والتنمية، ع٩١، السنة ١٥، جامعة سوهاج، جمعية الثقافة من أجل التنمية، ٢٥-٢٦ أبريل ٢٠١٥.

٤٦) محمد منير حجاب: الإعلام السياحي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤٧) منى فريد بدران، وآخرون: لمحة عن الاقتصاد المصري، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، نوفمبر ٢٠١٣.

٤٨) نايف بن صالح الشلهوب: "الإعلام والتوعية البيئية"، مجلة الخط الأخضر، الكويت، فبراير ٢٠٠٧، علي الرابط: http://www.greenline.com.kw/ArticleDetails.aspx?tp=370، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٧/٣/٨.

٤٩) وزارة التخطيط: إستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠ وإطار الاستثمار متوسط الأجل ٢٠١٥/٢٠١٤- ٢٠١٩/٢٠١٨)، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، في الفترة ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥.

٥٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٤ (اليوبيل الذهبي)، جمهورية مصر العربية، إصدار مارس ٢٠١٤.

٥١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٧، جمهورية مصر العربية، إصدار مارس ٢٠١٧.

52) Report IUCN, "The International Union for Conservation of Nature", Washington D.C, 1980, p. 14-20.

53) Voir le Rapport annuel de l'ONG ENDA Tiers Monde : Climate & Développement, Des espaces pour l'innovation, Dakar, Sénégal, 2009, p. 14-16.

54) Agyeman, Julian & Others. Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity, Space & Polity, Vol. 6, No. 1, 2002, p.54.

55) Roberts, P. W. Wealth from Waste: Local and Regional Economic Development and the Environment. Geographical Journal 170, Issue 2, 2004, 126-134.